العربي تشكل اضافة هائلة الى وزن الولايات المتحدة الاستراتيجـــي في ميزان القوى العالمية وتأكيدا لمركزها القيادي في العالم الرأسمالي »(١٤).

هذه بعض الحقائق حول أهمية النفط العربي في صناعة النفط العالمية وحول الاهمية الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية التي يمثلها بالنسبة لامريكا وحليفاتها في العالم الغربي .

الا أن هنالك مسألة أخرى لا بد من ايضاحها حتى نستكمل الصورة التي نرسمها لوضع النفط العربي ، ونعني بذلك أسلوب وكيفية استثمار النفط العربي في الوقت الحاضر ومن يتولى هذا الاستغلال ، وذلك نظرا لتأثير هذه المسألة على طريقة استخدام سلاح النفط ومدى الحرية في هذا الاستخدام ومقدار فعاليته .

أسلوب استثمار النفط العربي وسيطرة الشركات الاجنبية عليه

هذه الثروة النفطية العربية ، التي أوردنا لمحة عن حجمها وقيمتها ومدى أهميتها ، كيف يجري استثمارها وهل يتم بواسطة أصحابها العرب وتحت سيطرتهم ورقابتهم الحقيقية؟ هل للبلدان العربية المنتجة ، طبقا لترتيبات الاستثمار الحالية ، امكانية توجيه استثمار هذه الثروات حسب مقتضيات المصلحة الوطنية ؟

ان من المعروف أن شركات البترول العالمية الكبرى ، ومعظمها أمريكي ، هي التي تسيطر على استثمار النفط في البلاد العربية المنتجة بموجب امتيازات حصلت عليها حيثما كانت هذه البلدان المنتجة ضعيفة وواقعة تحت السيطرة أو النفـــوذ الاستعماري . وهذه الامتيازات تعطي للشركات البترولية الاجنبية سلطات شبه مطلقة على استثمار النفط العربي ، فهي التي تتولى تحديد مقادير المبالغ المستثمرة وتوزيعها على مختلف فروع الصناعة ، وهي التي تتولى تحديد مقدار الانتاج النفطي وتحديد أسعاره (ولم يتقرر مبدأ تحديد الاسعار المعلنة للنفط بالاتفاق المشترك بين البلد المنتج والشركات العاملة الا بموجب اتفاقية طهران في شهر مارس ١٩٧١) ، وهي التي تقوم بتصديره بواسطـــة شركات متفرعة عنها الى مختلف مصادر الاستهلاك حسب خطط عالمية تضعها ، وهي التي تتولى عمليات نقله بواسطة ناقلات تملكها اما بنفسها أو بواسطة شركات متفرعة عنها أو بناقلات تستأجرها لآماد طويلة .

والشركات صاحبة الامتيازات هي شركات مؤسسة في دول أجنبية وبموجب قوانين تلك الدول وتحمل جنسيتها ولا تتخذ مقرها الرسمي في الدول العربية، وهي ليست الا أدوات لانتاج النفط الخام لصالح الشركات الام المالكة لها وتصديره للخارج فهي لا تعتبر نفسها ملزمة بأن تكرر أو تصنع في البلاد المنتجة أي جزء من انتاجها من النفط الخام والغاز او تقيم الصناعات البتروكيماوية وغيرها من الصناعات المرتبطة بالنفط والغاز . وهي لا تعيد ترحيل معظم حاصلات بيع النفط من العملات الاجنبية الى البلدان المنتجة بل تحتفظ بها وتستثمرها في الخارج ، ولا تعيد استثمار أي جزء من أرباحها في البلدان المنتجة . كما انها تعتمد على أسواق خارجية للتزود باحتياجاتها من المعدات والآلات والتجهيزات. وتبعا لكل ذلك فقد حصلت في البلدان المنتجة ظاهرة الانعزال التام بين صناعة النفط التي تسيطر عليها الشركات الاجنبية وبين باقي قطاعات الاقتصاد الوطني وحرم هذا الاقتصاد من الفوائد الضخمة التي كان لا بد أن يجنيها لو نشأت في أرضه صناعة نفطية متكاملة تكون مرتبطة بالاقتصاد الوطني ومندمجة فيه ويجري استثمارها ضمن اطار خطة شاملة للتنمية الاقتصادية الوطنية .

وشركات الامتياز لا تخضع لقوانين البلاد المنتجة ولا سيما الضرائبية منها ، وكانت تدفع في البداية مجرد مبلغ مقطوع عن كل طن من النفط لا يتجاوز ما يعادل ٢٢ سنت امريكي عن كل برميل ثم وافقت على تطبيق قاعدة مناصفة الارباح في بداية الخمسينات وبقيت